الفصل الثالث

دراسة حالة حجة وقفية من سجلات الأوقاف البحرينية

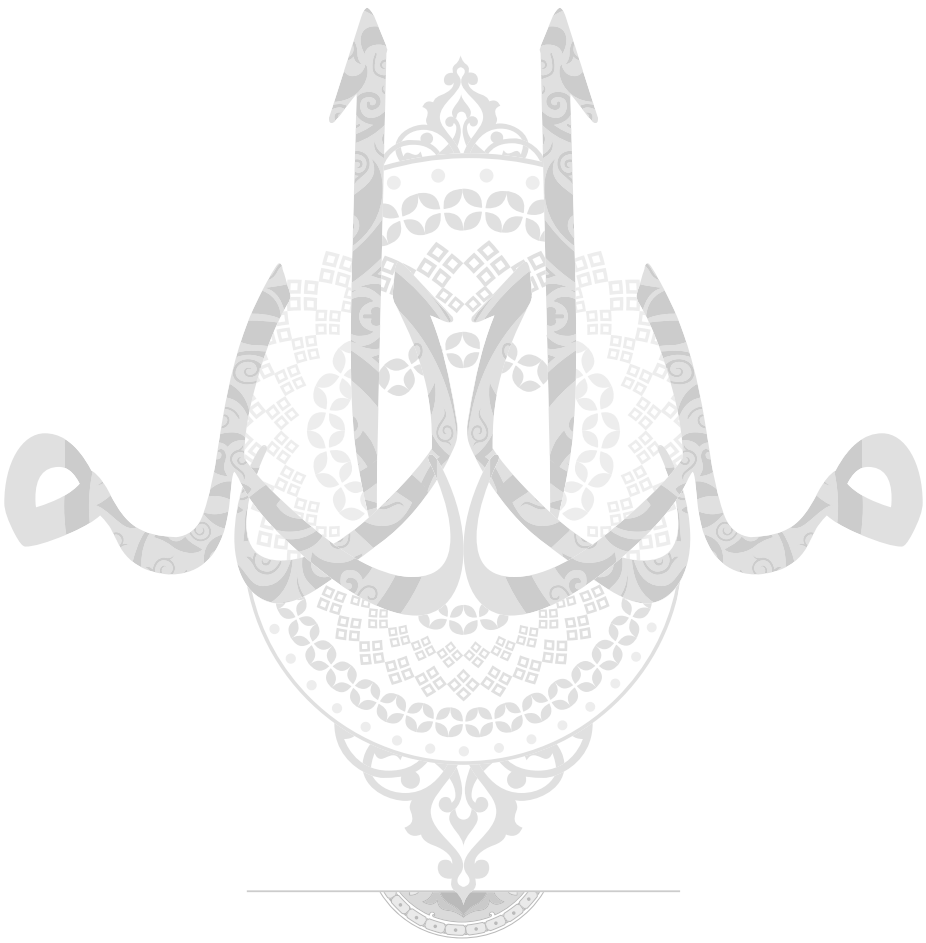

الفصل الثالث
دراسة حالة حجة وقفية من سجلات الأوقاف البحرينية

إن من المفاخر التي دونتها صفحات تاريخ الأمة الإسلامية فكانت سببًا لنهضتها ورفعتها تلــك الحجج الوقفية التي أثبتت أن هناك كمًا متنوعًــا من الأعيان الموقوفة في العديد من القطاعات، خاصة تلك الوثائق التي أبرزت جانبًا مؤثرًا في حراك المجتمع وتنميته.

ومــن أجــل ذلك، فإن هــذه الحجــج الوقفية قد أفــادت العديد مــن الباحثين المتخصصين والأكاديميين في سبر أعماق التاريخ الإسلامي واكتشاف مكنوناته وسر نهضتــه التي امتدت عبر قرون طويلة، فقد كانت هذه الحجج حجرَ الزاوية والمحفّز الرئيس لتنمية المجتمع، كما أســهمت الأعيان الموقوفة في الإحياء لكثير من جوانب النهضة في مجتمع الدولة الإسلامية في مختلف الحقب التاريخية.

إن تحليــل المضمون الذي حوته الحجج الوقفية في مختلف الحقب يكشــف الكثير من المعالم عن تلك الحقبة من خلال مختلف الأبعاد والجوانب، لا سيما ما تضيفه هذه الوقفيات في الجانب المعرفي والتاريخي المرتبط بالإطار الزمني والمكاني المتعلّق بالوقفية في علاقاتها بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية للفترة التاريخية ذات الصلة.

وبذلك فإن ما سنسلّط عليه الضوء ضمن السطور التالية يتمثل بتحليلٍ مستفيضٍ لبنية حجة وقفية من سجلات الأوقاف البحرينية التي تم تسجيلها بعد صدور إعلان التسجيل من قبل الجهاز الرســمي للدولة في عشرينيات القرن الماضي كما سبقت الإشــارة إلى ذلك في الفصل الأول من هذه الدراســة، ومن الجدير بالذكر أن هذه الحجة الوقفية التي تم اختيارها كنموذج تعود إلى حقبة العقد الســادس من القرن الهجــري الماضي، وهو ما يقارب العقد الخامــس من القرن الميلادي الماضي، وذلك مــن حيث بنية هذه الحجــة، وما يتعلق بتحليل مضمونها وارتباط ذلك بالســياقات الاقتصادية والاجتماعية للفترة التاريخية التي تم فيها تسجيلها.

أولًا: بنية الحجة الوقفية:

من خلال الاطلاع على سجلات الوقفيات البحرينية التي تعود إلى العقود الأولى من القرن الماضي، فقد تم اختيار إحداها، وهي عبارة عن «وقفية نخل على مسجد الشيخ عبد الرحمن بن راشد آل فاضل»، التي تم تسجيلها بدائرة الطابو في حكومة مملكة البحرين، وفيما يلي بيان ما يرتبط ببنية هذه الحجة الوقفية من حيث مصدرها وتحقيق ألفاظها والتواريخ والشواهد الواردة فيها، وما يتعلق بخصوصياتها من حيث عناصرها التي تضمنتها.

أ) **مصدر الحجة الوقفية:** مصدر هذه الحجية هو «دائرة الطابو بحكومة البحرين» في تلك الفترة التي كانت فيها البحرين قابعة تحت الاستعمار الإنجليزي في أربعينات وخمسينات القرن الماضي، حيث تم توثيق هذه الحجة في سجلات الدائرة، وصدر بناء على ذلك إعلان بتسجيلها.

ب) **تحقيق الحجة الوقفية من حيث الألفاظ والتواريخ والشواهد:** من خلال تحقيق وثيقة هذه الحجة الوقفية من حيث ما تضمنته من ألفاظ وتواريخ وشواهد، فقد تبين أنها كتبت بالآلة الكاتبة على الرغم من أنها ترجع إلى العام ١٣٦٠هـ، وهو ما يقارب الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي قبل أكثر من سبعين سنة، وهو ما يدل على أن هذه الآلة قد دخلت البحرين في فترة مبكرة، وتم استخدامها لتوثيق الوثائق الرسمية الحكومية، وفيما يلي ذكر للألفاظ والتواريخ والشواهد الواردة في الوثيقة:

حكومة البحرين - دائرة الطابو
إعلان تسجيل وقف رقم (٤٨٢/ ١٣٦٠)

طالب التسجيل – دائرة الأوقاف السنية

العقار المطلوب تسجيله وموقعه نخل بديعة الردم الكائن بسيحة السهلة من المنامة. الجهة الموقوف عليها على أن يكون الثلث من حاصله وقفًا على مدات مسجد الجامع الجنوبي في المحرق، والثلث الثاني على مسجد الشيخ عيسى بن راشد في المحرق، والثلث الثالث على مسجد عبد الرحمن بن راشد الفاضل في المحرق. الموقِف فاطمة بنت خليفة بن محمد المجرن. موجب ورقة الوقفية المؤرخة في سنة ١٣٢٨هـ.

الحدود:

من الشمال – المنجى وبعده بديعة الردم والردم ملك أحمد بن عبد الله مجرن. من الشرق – الشارع وبعده الخريس ونخل ماكبير الشيخ أحمد بن علي الخليفة.من الجنوب – الشارع وبعده الخريس والساب.من الغرب – أرض خالية ملك خليفة بن إبراهيم المجرن والمنجى وبعده السالوق ملك خليفة بن إبراهيم المجرن المذكور.

السقي:

يسقى من عين عذاري يوم الإثنين من الساعة الخامسة إلا ربع إلى الساعة التاسعة اليوم نفسه، وله أيضاً وضح ليلة الخميس من غروب الشمس إلى طلوعها بالدوار مع نخل السالوق المذكور آنفاً، وله ذوب يوم الخميس من وقفة الشمس إلى غروب الشمس من يوم السبت.

ملحوظة: مدة هذا الإعلان ٩٠ يوماً من تاريخه، فعلى من لديه اعتراض بشأن العقار المذكور أو رغب في الوقوف على خارطته أن يراجع هذه الدائرة خلال المدة المعينة.

٢٠ شعبان ١٣٦٠هـ

مدير دائرة الطابو / التوقيع: خان صاحب محمد خليل ميمن)[1].

جـ) **خصوصيات الحجة الوقفية من حيث عناصرها:** من خلال استعراض بنية الحجة الوقفية فإن ما يتضح أنها عبارة عن تسجيل لعين موقوفة في العام ١٣٦٠هـ بناء على الإعلان السابق الإشارة إليه في الفصل الأول بخصوص الدعوة إلى تسجيل الأوقاف من قبل حكومة البحرين عندما قامت بإصدار إعلان لتسجيل الأعيان الموقوفة في العام ١٣٤٦هـ، حيث تمثلت الدعوة في هذا الإعلان إلى تسجيل الأعيان الموقوفة من أجل توثيقها وتدبيرها أحسن تدبير، مع العلم بأن الوثيقة الأصلية لهذه الوقفية التي يجري تحليل بنيتها من خلال هذا الفصل موجودة منذ العام ١٣٢٨هـ، وقد تم تسجيلها في العام ١٣٦٠هـ بناء على هذا الإعلان كما سبقت الإشارة، حيث تضمنت بعد تسجيلها ترتيباً للعناصر الآتية:

- **رقم تسجيل الحجة الوقفية:** حيث تم إعطاء الحجة الوقفية بعد تسجيلها رقمًا جديدًا من أجل حفظها وأرشفتها.
- **بيان المال الموقوف وحدوده:** تم بيان موقع المال الموقوف وحدوده من الشمال والشرق والغرب والجنوب، وهو عبارة عن محصول مزرعة نخيل بالقرب من عين عذاري.
- **بيان الجهة الموقوف عليها:** وهي عبارة عن ثلاثة مساجد تقع بمنطقة المحرق – العاصمة القديمة لمملكة البحرين حتى ثلاثينات القرن الماضي –، وقد تمت الإشارة في الوثيقة إلى أنه جرى تقسيم المحصول إلى ثلاثة أثلاث لكل مسجد من هذه المساجد التي تمت الإشارة إليها في الوثيقة ثلث كامل.

(١) أنظر ملحق الوثائق: وثيقة رقم (٦).

- **بيـــان الواقف:** تم بيان الواقف في هذه الوقفية بذكر اســـمه فقط، ولعل ذلك يرجع إلى قدم الحجة الوقفية الأصلية فيما تضمنته من معلومات، فهى ترجع إلى اثنين وعشـــرين عامًا قبل تسجيلها، فلربما لم يتم إلا تدوين اسم الواقف في الوثيقة الأصلية، أو ربما لم تكن هناك ،وثيقة وتم تدوين اسم الواقف بناءً على ما استفاض من معلومات، وذلك على الرغم من أن تلك الفترة قد صدرت فيها الجـــوازات للمواطنين، وهو ما يؤكد أن الحجج الوقفية القديمة في تلك الفترة لم يكن يدوّن فيها إلا اســـم الواقف، حيث يتحقق بذلك التمييز له عن غيره نظراً لصغر مكون المجتمع البحريني آنذاك.

- **جدول مواعيد ســـقي المـــال الموقوف من عين عـــذاري بالســـاعة واليوم:** وهذا العنصـــر من خصوصيات عناصـــر هذه الحجة الوقفية، حيـــث إن فيها بياناً تفصيليًا بهذه المواعيد على نحو من شـــأنه أن يضمن اســـتمرار وجود الإنتاج الزراعي من هذا النخل.

- **مدة الإعلان لمواجهة أي اعتراض أو مراجعة لخرائط المال الموقوف:** وهو عنصر يعتبر من خصوصيـــات هذه الحجة الوقفية أيضًا، حيـــث تضمنتها ملحوظة تتمثل في ذكر مدة هذا الإعلان – وهي تســـعون يومًا –؛ وذلك لتســـجيل أي اعتراض بشـــأن العقار المذكور، أو تلبية لرغبة من يريد الوقوف على خارطة العين الموقوفة خلال هذه المدة، وهو ما يعني اعتماد التســـجيل لهذه العين في سجلات الدائرة بعد مضي هذه المدة عند عدم الاعتراض.

- **تاريخ تســـجيل الحجة الوقفية وبيان اســـم المســـجل:** وهو التاريخ الذي قامت بموجبه الدائرة المعنية بتســـجيل بيانات هذه الحجة الوقفية من أجل توثيقها وحفظها، بالإضافة إلى بيانات الموثق الذي قام بتسجيلها.

ولعل ما يمكن ملاحظته من خلال الاطلاع على بنية هذه الحجة الوقفية ما يأتى:

١- أن هــذه الوقفية لــم يتم من خلال عناصرها التي تضمنتهــا بيان ناظر الوقف الــذي ســيتولى إدارة المال الموقوف، ولعل ذلك يرجع فــي رأيي إلى أن الإعلان الصادر من الحكومة بطلب تســجيل الأوقاف إنما جاء من أجل تحسين مستوى إدارتها، وهو ما يعني أن الإدارة هي التي تقوم بنظارة الوقف من خلال مختصين حسب طبيعة الوقف، أو ربما لوفاة ناظر الوقف الذي تم تعيينه بموجب الوثيقة الأصلية، وما إلى ذلك من أسباب يمكن التكهّن بها.

٢- أن التســجيل للوقفية لــم يتضمن بيانًا بإقرار الواقف بوقفــه بناء على الحجة الوقفية الأصلية، كما أنه لم يتضمن العناصر القانونية، والشــرعية التي تترتب على الوقف باعتبارها من آثاره، ولعل ذلك يرجع إلى أنه تســجيل لحجة وقفية موجودة وليس حجة وقفية ناشئة.

٣- لم يذكر ضمن عناصر هذه الوقفية عنصر الشــهود، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود ذكر للشهود في الوثيقة الأصلية، أو أن عدم الذكر لهم باعتبار أن الإجراءات المعتمدة لدى الدائرة آنذاك تتمثل في أنه ما دام تســجيل العين الموقوفة قد تم بمعرفة موثق رسمي من الدولة فإنه لا داعي للإشهاد على التصرف الوقفي.

٤- مما يلاحظ في بنية هذه الحجة الوقفية بالنسبة للعناصر الشكلية بعد تسجيلها من قبل دائرة الأوقاف الســنية أنها مكتوبة باللغة الفصحى، وأن تفصيل البيان فيها قد انصب على العين الموقوفة بشكل واضح، سواء من حيث حدودها أم من حيث جدول مواعيد ســقيها، هذا فضلاً عن بيان مختزل للواقف بذكر اســمه فقط، كما يلاحظ كذلك أنها مكتوبة بالآلة الكاتبة على الرغم من أنها تعود إلى ثمانية عقود مضت كما سبق البيان.

٥- أن هـذه الحجة الوقفية قد تميزت بعض عناصرها بالخصوصية، ومن ذلك ما ورد من بيان تفصيلي حول سـقي العين الموقوفة، وما ارتبط باعتماد تسـجيلها بعد مضي تسـعين يوماً في حال عدم الاعتـراض المعتبر، كما أنها خلت من أي ديباجـة أو إقرار بالوقف أو تكريم للواقـف كما هو الحال في الوثائق العثمانية التي تم استعراض عناصر نموذج منها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ثانيًا: تحليل مضمون الحجة الوقفية في علاقاتها بالسـياقات الاجتماعية والاقتصادية للفترة التاريخية ذات الصلة

مما سبق يتضح أن العين الموقوفة هي عبارة عن محصول مزرعة نخيل، وأن الموقوف عليه قد تمثل بثلاثة مسـاجد موجودة في مدينة المحرق في تلك الفترة، وهذا ما يعني أن المجتمع البحريني وفق ما تعكسه السياقات الاقتصادية والاجتماعية للفترة التاريخية التي تم فيها إنشاء الحجة الوقفية كان مجتمعًا تقليديًا، حيث كان المجتمع البحريني يعيش حيـاة تقليدية يعتمد فيها على البحر والزراعة والتجارة، ويكثر فيها كسـائر مجتمعات الخليـج الكتاتيب التي كان يتلقـى فيها الأطفال القرآن الكريم، وكانت حياة المجتمع في تلك الفترة تغلب عليها البساطة، وتسير بمستويات بطيئة من التغيير والانفتاح.

ونظرًا لهذه الطبيعة التي اتسـم بها المجتمع البحريني في تلك الفترة، فقد سـادت فيه سياسة البيت الكبير، حيث لم يكن كل فرد مستقلاً بذاته من ناحية السكن والمعيشة اليوميـة إلا القليل من الناس، بل كان أفراد العائلة يسـكنون في منزل واحد كالوالدين والأبناء ذكورًا وإناثًا، كما كانت العمّات والخالات يوجدون في البيت كذلك، وذلك ما عدا البنات اللواتي إذا كبرن وتزوجن من رجل غريب وليس من أبناء عمومتهنّ، فإنهن عندئذ يتبعن أزواجهنّ إلى بيوتهم الخاصة بهم، سواء أكان ذلك البيت مبنياً من الحجارة أم من سعف النخيل، وقد عاش كل إنسان على قدر مستواه المادي في تلك الفترة[1].

(١) مـن وحي الأيام، القحطاني – سـكينة محمـد، ط١، ١٩٩٤م، المطبعة الحكومية، مدينة عيسـى – البحرين، ص ١٣١.